بسم الله الرحمن الرحيم

الاصلاح الاقتصادي
(المالي والإداري)

كيف نفهمه...؟

أ. صالح علي الجفري

اكتوبر 2023م

المقـــدمـــــــــة:

منذ أعوام مضت وخطاب الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري يتردد من أعلى هرم الحكومه ، وعلى الواقع لم يرى الناس أي إجراءات عمليه تحد من صعوبة معيشتهم ، وتردي خدماتهم وتآكل دخولهم في الأسواق حيث لم تعد تفي أجورهم بأدنى احتياجاتهم ، ناهيكم عن عدم الإفصاح في الإعلان للرأي العام عن تفاصيل هذه البرامج الإصلاحية ، والأهداف المستهدف تحقيقها ، والآثار الايجابيه المرتقبة لتنفيذها على حياة الناس ومعيشتهم وخدماتهم.

اليوم وصل الوضع الاقتصادي إلى عنق الزجاجه حد وصف الاخ/رئيس الحكومه في آخر إحاطة له الشهر الماضي ، ونقلتها كل وسائل الإعلام

حيث أعلن عن الوضع الكارثي الذي بلغنا ، وبالارقام التي أورد سواء في مجال دعم خدمة الكهرباء المتعثرة باستمرار وبمبلغ(1,300) تريليون ريال (تريليون وثلاثمائة مليار ريال) ، والى عجز الموازنه للعام الجاري مابين40الى 50% ، وأشار إلى المنحة السعوديه البالغة (1,200)مليار دولار(مليار ومائتين مليون دولار)واصفا إياها بأنها مثلت طوق نجاة لوضعنا الاقتصادي الكارثي هذه المنحة موجهة اساسا لدعم عجز الموازنه للعام الجاري 2023 مؤكدا أن هذه المنحة لها شروط لأوجه إنفاقها وان الحكومه تعمل على إجراءات إصلاحية مصاحبة لها ، وكما يبدو أننا أمام روشتة إصلاح مفروض ومشروط من (أهل المنحة) ، وذلك ماعجزت الحكومة طوال الأعوام الماضيه عن إنجازه لإصلاح مايمكن إصلاحه في جوانب الإنفاق العام المتنامي بمعدلات تفوق الموارد المحققه في كل قطاعات الجهاز الاداري للدوله والوحدات الاقتصاديه من القطاع العام أو المختلط ، وذلك ما يدلل عليه بالارقام البيان المالي للحكومه في العام 2022.

وبالنتيجة نحن أمام خلاصات تعكس سوء الإدارة والسياسات التي انتهجتها الحكومه وافضت إلى ما نحن عليه اليوم ، والارقام وحدها التي ذكر الاخ/رئيس الحكومه لتوقعات العام الجاري أو الأعوام المنصرمه 2022,21,20,19 كلها تظهر الفجوة الكبيرة لمستويات الإنفاق قياسا إلى الزهيد من الموارد المحققه في واقع ايرادي يزخر بالكثير المهدر من الموارد العامه المركزيه ، والمحليه.

وأمام هذا الوضع الصعب وتداعياته على مابقي للناس من ستر معيشي تبدو الحاجة لإنتاج برنامج إصلاحي واقعي وشفاف ومعلن تحدد معالمه في موازنة عامه ملزم العمل بها تستوعب الموارد المتاحه بمستويات متقدمه ، ونفقات حتميه مقننه ، وتخضع للتقييم اولا بأول ويتزامن تنفيذها مع اشتراطات المانحين ، وذلك لن يتأتى مالم تتخلق بيئة عمل تحقق التضامن والمسؤولية العامه في كل مفاصل الدولة من المجلس الرئاسي إلى مجلس النواب الى الحكومه ذلك وحده مانعتقد أنه سيؤمن مسارات التنفيذ لاي برنامج إصلاحي ذاتي أو (مشروط ومفروض) ومن خلاله ستكون قضايا الناس ومعيشتهم وخدماتهم واجورهم في صدارة المشهد وتؤجل القضايا الخلافيه إلى حينها طالما ومصالح الناس يرددها ويتبناها كل فرقاء الحكم .

هذا هو المطلوب إذا صدقت النوايا لنرى إصلاح جزئي واستثنائي إذا جاز التعبير يضمن مستويات أفضل في رفع مستوى حصيلة الموارد العامه ، ويقلص إلى حد كبير من النفقات في حدود الحتمي والضروري هذا هو الإصلاح الاقتصادي ببساطة التعريف الذي يتطلع إليه كل الناس .

إدارة الحكومة للمالية العامة (الموارد، النفقات) وعجز الموازنة للأعوام 2022/21/20م (مليار ريال)

تشير كثيرا من التقارير المحلية والدولية إلى عدم قدرة الحكومه طوال الأعوام المنصرمه على إنجاز اي برامج الصلاحيه تأخذ في الاعتبار واقع الأزمة والحرب ، وما يفترض اتخاذه من إجراءات استثنائية تؤدي إلى رفع كفاءة إدارة الموارد العامه وضمان استدامتها ، وخفض النفقات العامه حيث يلاحظ توالي الارتفاعات في الإنفاق العام قياسا إلى نمو متواضع جدا في مستوى حصيلة الموارد العامه ، وتشير الأرقام التي توفرت إلى إجمالي الإنفاق في العام 2020الذي بلغ (1,684) تريليون ريال فيما كانت الموارد العامه المحققه (951) مليار ريال وبنتيجة عجز للموازنه بلغ(733) مليار ريال.
والبيان اللاحق يوضح مستوى تطور النفقات العامه والموارد العامه وعجز الموازنه للأعوام الثلاثة المذكورة أعلاه

جدول يوضح مستوى تطور النفقات والإيرادات العامة

وعجز الموازنة للأعوام2020م ، 2021 ، 2022م بـــــ(مليار ريال)

التفاصيل	العام 2020م	العام 2021م	العام 2022م	ملاحظات
إجمالي النفقات العامة	1,684	1,617,542	2,877,251	
إجمالي الموارد العامة	951	1,096,338	2,054,881	
عجز الموازنة	733	521,204	822,370	

ومن خلال القراءة المباشرة لنتائج الأعوام الثلاثة يتضح بشكل مباشر أوجه القصور والعجز في الأدارة الحكوميه لماليتها العامه حيث ظلت مسألة الإصلاحات تتردد فقط في الخطابات ومن أعلى المستويات ، وعلى الواقع كانت الكثير من الموارد تهدر والتي تعبر عنها مؤشرات الإنفاق المتصاعد بشكل مستمر كما هو مبين في الجدول ، ولم تطرأ على عملية نمو الموارد سوى قرارات رفع قيمة الدولار الجمركي في أواخر يوليو من العام 2021 من 250ريال إلى 500ريال وبمعدل 100 %، وتم رفع قيمة الدولار الجمركي مرة أخرى في مطلع العام 2023م بمعدل 50% 750 ريال ربما كان ذلك الإجراء السهل والذي كان يفترض عمله منذ العام 2018 ، ومع ذلك والآثر الإيجابي النسبي الذي أحدثه القرار على نمو الموارد العامه وبمبالغ تقدر للرسوم الجمركيه والضريبيه على التوالي (419,948)(159,875)مليار ريال وفي العام 2022 حققت المبالغ التاليه على التوالي للجمارك والضرائب بالمبالغ (238,266) ، (580,282)مليار ريال الا انه للاسف لم يرافقه اي إجراء حكومي وعملية تنسيق مع سلطة المحليات بالمحافظات حيث ظلت الأسواق المنفلت عقالها تتعامل وفقا والاسعار اليوميه للسلع محل حاجة الناس على الاخبار اليوميه لسعر صرف (السعودي، والأمريكي) ودون هذه الإجراء لم يتم اي إجراء يعمل على خفض عجز الموازنة من خلال رفع مستوى حصيلة الموارد وتقليص النفقات..

***الموارد العامة المركزية والمحلية**:

بلغت الموارد العامه في العام 2021مبلغ (1,096,338) تريليون ريال منها :.

قيمة النفط الخام(397,516)مليار ريال.

الضرائب (419,948) مليار ريال

الجمارك (159,875) مليار ريال .

الإيرادات الأخرى

(118,999) مليار ريال

وفي العام 2022بلغت الموارد العامه مبلغ (2,054,881) تريليون ريال منها :.

قيمة النفط الخام (1,108,237) تريليون ريال.

الضرائب بمبلغ(580,282) مليار ريال.

الجمارك بمبلغ(238,266)مليار ريال

الإيرادات الأخرى بلغت(128,096)مليار ريال.

والموارد العامه للعام الجاري 2023 ووفقاً للتقديرات (الكارثيه) التي عرضها دولة الاخ /رئيس الحكومه وبأن عجز الموازنه متوقع أن يصل بين 40الى 50% وبأن الإنفاق على خدمة الكهرباء وحدها يصل إلى (1,300)تريليون ريال ، وبأن الموارد العامه المحققه للنصف الأول من العام الجاري (600)مليار ريال تقريبا وبانحراف سالب 5%في الموارد المتوقعه الغير نفطيه ...بمعنى وفق هذه المعطيات أن الموارد العامه المتوقعه للعام الجاري ستكون (946,644)مليار ريال وفي ظل ثبات النفقات فرضا من المرتبات ...إلى النفقات الأخرى للعام الماضي الفعليه والبالغه (2,877251)تريليون ريال ، والعجز المتوقع قد يصل إلى أكثر من (1,930,607)تريليون ريال...

ويتعذر القيام بأي مقارنات أو تحليل واقعي لسقف الموارد المتاحه ، وايضا التقدير السليم لمستويات الإنفاق العام لعدم وجود واعتماد موازنة عامه مقرة بالقانون ملزمه لكل السلطات المركزيه والمحليه العمل على التنفيذ والتقيد بكل مؤشراتها إيرادا وانفاقا حيث جرت العاده منذ العام 2019عند اقرار الموازنه والتي لم تكتمل إجراءاتها القانونيه وظل الأمر ساري بالعمل بها من تاريخه بموجب خطابات الاخ/وزير الماليه عند نهاية عند نهاية كل كل عام حتى العام 2022 أقرت موازنة الحكومه ولم يصدر بها قرار لأكثر من سبب واعتمد العمل بها في العام الجاري 2023..

الموارد المحلية:

تشكل الموارد المحلية أحد أهم عناصر تمويل موازنة السلطة المحليه في المحافظات ، وبموجب لائحة مجلس الوزراء التي حددت أكثر من (700)رسم ومورد منها أربعة مصادر ضريبيه مميزة بعايداتها الماليه أهمها ضريبة القات وضريبة العقارات وضرائب المهن ...هذه المصادر الايراديه تعود على سلطة المحافظات 100%..وحدد البيان المالي لمشروع موازنة العام 22 المخطط تحصيله (الربط) بمبلغ (92) مليار ريال ، وعلى الواقع كانت النتائج مخيبة للامال ولاعوم ثلاثة مجتمعة ولعموم المحافظات والذي لم يتجاوز (65)مليار ريال ، والجدول اللاحق يوضح النتائج للموارد المحصله لكل محافظه وللأعوام الثلاثة ....

الموارد المحلية المحصلة للأعوام 2020 ـ 2021 ـ 2022م

المحافظة	2020	2021	2022	الإجمالي العام	الملاحظات
العاصمة عدن	3,657,597,000.00	7,016,000,000.00	10,125,000,000.00	20,798,597,000.00	مليار ريال
أبين	485,000,000.00	513,379,399.00	866,420,000.00	1,864,799,399.00	مليار ريال
تعز	2,583,632,000.00	3,275,000,000.00	5,193,000,000.00	11,051,632,000.00	مليار ريال
حضرموت	2,262,000,000.00	2,956,000,000.00	6,116,000,000.00	11,334,000,000.00	مليار ريال
المهرة	921,400,000.00	1,752,482,296.00	1,090,702,154.00	3,764,584,450.00	مليار ريال
لحج	960,000,000.00	1,468,199,000.00	2,450,175,000.00	4,878,374,000.00	مليار ريال
مأرب	1,652,000,000.00	2,253,037,000.00	3,083,729,000.00	6,988,766,000.00	مليار ريال
الضالع	361,362,000.00	450,007,031.00	470,444,273.00	1,281,813,304.00	مليار ريال
شبوة	269,000,000.00	336,000,000.00	590,000,000.00	1,195,000,000.00	مليار ريال
سقطرى	19,000,000.00	13,771,000.00	32,294,000.00	65,065,000.00	مليون ريال
الإجمالـــي	**13,170,991,000.00**	**20,033,875,726.00**	**30,017,764,427.00**	**63,222,631,153.00**	

تحليل وتقييم النتائج :

- **لو أخذنا عينات مختاره من نتائج الجدول لمحافظات (عدن ، تعز ، حضرموت ، مأرب) وما تظهره حصيلة كل محافظة قياسا إلى المقابل أو عام الأساس فرضا 2021 لتبين لنا معدلات إنجاز خرافيه من زيادات بمعدل 100%الى 150%للعاصمة عدن. ،277%لمحافظة تعز ، وأكثر من 270%لمحافظة حضرموت.....**
- **النتائج المحققه لأغلب المحافظات لا تعكس تقريبا سوى 30%من المتاح في الأوعية الايراديه المختلفه وهذه النتائج المفروض انها برسم السلطات المحليه في المحافظات لإعادة النظر في التقييم وتصحيح كل الاختلالات التي ترافق إدارة وتحصيل الموارد المحليه.**
- **ضريبة القات لو تم تقييمها لربما حققت أكثر من عشرة مليارات في العاصمة عدن وحضرموت ومأرب خاصة وبقية المحافظات بمعدلات اكبر بكثير من حصيلتها اليوم ، ومثلها ضريبة العقار ..**
- **الموارد الزكويه هي الأخرى بحاجة إلى تقييم قياسا إلى كل النشاط الخدماتي المتنامي في عدن وغير عدن ..**

موارد الحكومة من فائض نشاط الوحدات الاقتصادية:

تعتبر الوحدات الاقتصاديه من القطاع العام والقطاع المختلط أحد أهم المرتفعات الاقتصاديه والتي يفترض اسهامها الإيجابي من خلال إدارات اقتصاديه تديرها بكفاءة بما يؤمن توريد حصة الحكومه من فائض نشاطها الاقتصادي بمعدلات متناميه وتتواجد أكثر من ثلاثين وحدة اقتصاديه قطاع عام ومختلط منها على سبيل الذكر لا الحصر البنك المركزي ، البنك الأهلي ، كاك بنك ، المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، المؤسسة العامة للنفط والغاز . مؤسسات للنقل البري والبحري ،الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد ، المؤسسة العامة للطرق والجسور.

وفي القطاع المختلط البنك اليمني للانشاء والتعمير ، شركة التبغ والكبريت اليمنيه ، الخطوط الجويه اليمنيه ..اليمنيه ، الشركة الوطنية لصناعة الالمونيوم...وقدرت الموارد المخطط تحصيلها من فائض نشاط هذه الوحدات الاقتصاديه في موازنة 2022بمبلغ (214)مليار ريال فيما المحقق لم يتجاوز 60% تقريبا ...

من الأهمية بمكان تفعيل الدور الرقابي على أداء وحدات القطاع العام بما يضمن رفع كفاءة الأداء وتقليص الإنفاق بما يحقق معدلات أفضل في تعزيز مساهماتها من فائض نشاطها الخدمي والانتاجي للخزينة العامه للدوله ، وضرورة ضبط مؤسسات القطاع المختلط بالعمل وفقا والقوانين الساريه والزامها بالتعامل مع وزارة الماليه وفقا والقانون وإغلاق كل حساباتها إيرادا وانفاقا في البنوك التجاريه بما في ذلك مراجعة قوانين الانشاء والالتزامات الوارده لطرفي الشراكه...

أمام كل ما تقدم من العرض والتحليل الوصفي لأمر الموارد العامة إيراداً وانفاقاً والتي نعتقد أنها الأساس لأي عملية إصلاح اقتصادي مالي واداري، وهي مواضيع عمل مطلوب من الحكومة بكل مكونات اجهزتها المركزية والمحلية تفعيلها بما يحقق أهداف الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري الذي ننتظر؟
ونعتقد بالجزم المطلق إن الإصلاح يبدأ من هنا:

الإصلاح الاقتصادي الذي نريد:-

لن يكتب النجاح لأي عملية اصلاحيه للوضع الاقتصادي الكارثي الذي نمر مالم تتحقق بيئة عمل يتوافق عليها كل شركاء الحكم توصف فيها المهام والمسؤوليات في إطار برنامج اصلاح معلن وشفاف بالتوازي مع اشتراطات المنحة السعودية التي لن تحقق المرجو منها مالم تفعل كل أجهزة الحكومة المركزية

والمحلية المعنية بأمر الموارد العامة المتاحة والمهدر الكثير منها التي هي اليوم تقف كأول التحديات أمام الحكومة لاستدامتها ورفع كفاءة إدارتها وتحصيلها ، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية من وزارة المالية إلى الجهاز المركزي لممارسة كل صلاحياتهم بالتقييم والتغيير والمحاسبة وفي جانب الإنفاق العام على الحكومة انتاج آليات فاعله في تقليص الإنفاق الحكومي بوقف كل المشاركات الخارجية المكلفة ووقف الصرف بالعملة الصعبة للآلاف من الموظفين وأعضاء مجلسي النواب والشورى والوزراء والوزراء السابقين ، وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية العامة والمختلطة على معايير الحساب الاقتصادي وغيره من الإجراءات الواجب على الحكومة عملها والانتقال من الأقوال إلى الأفعال هذا هو الإصلاح الذي يريدهُ الناس بعيداً عن المصطلحات من الحوكمة للعولمة لأن أغلب الناس هم أصحاب المصلحة الحقيقية في أي عملية اصلاحيه تعود عليهم بالنفع في معيشتهم وخدماتهم....الخ

المراجـــع:-

1- البيان المالي لمشروع الموازنة للعام 2022م.

2- حديث رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي في سبتمبر الماضي.

3- المنشورات في الصحف الأهلية.

أ/صـالح علي الجـفـري
باحث اقتصادي